E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/3
E/CN.4/Sub.2/1997/35
31 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسات التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري، في جميع البلدان، مع الاهتمام خاصة بالبلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة: تقرير اللجنة الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨(د-٢٣)

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

أتشرف، بالنيابة عن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، بأن أحيل إليكم مذكرة بشأن التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قدمها المراقب الدائم عن فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في جنيف في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧.

وسأكون في غاية التقدير إذا تكرمتم بتعميم المذكرة المرفقة كوثيقة رسمية في إطار البند المتصل بالموضوع من جدول الأعمال في الدورة القادمة لكل من لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

(توقيع) أغوس ترمذي
السفير
المراقب الدائم

التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

سيدي الرئيس،

أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام لمناقشة التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي وصلت إلى مرحلة في غاية الخطورة تهدد عملية السلام نتيجة لعناد ونوايا الحكومة الاسرائيلية، التي نبذت تحقيق سلام عادل وتصر على مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، متجاهلةً الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقوق الشعوب العربية الأخرى.

الحالة الراهنة

لقد مضى أسبوعان وقوات الاحتلال الاسرائيلية ما زالت تطلق النار على المدنيين الفلسطينيين في مدينة الخليل وفي قطاع غزة، فقتلت بعضهم وجرحت أكثر من ٢٥٠ شخصاً آخرين. وإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وهي تفعل ذلك، إنما تواصل انتهاكها لمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، وكذلك لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية ما زالت تقوم بمصادرة الأراضي الفلسطينية وبإنشاء المستوطنات الاسرائيلية عليها وبتوسيع المستوطنات القائمة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنها ما زالت تبني مستوطنة اسرائيلية على جبل "أبو غنيم" في القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولذلك، فإن اسرائيل تؤكد تمردها المستمر على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. كذلك فإنها تثبت ازدراءها بإرادة المجتمع الدولي ومبادئه وأحكامه.

فبالاضافة إلى المذبحة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية داخل المسجد الأقصى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، التي قتلت فيها ٣٢ فلسطينياً يؤدون الصلاة وجرحت مئات آخرين؛ وبعد أن قام حارس إسرائيلي، يرتدي زياً عسكرياً، بقتل ٣٠ فلسطينياً يؤدون الصلاة وبجرح ١٥٠ شخصاً آخرين داخل الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، المشمول بحماية قوات الاحتلال الاسرائيلية، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ وبعد قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بفتح نفق أسفل المسجد الأقصى بهدف هدم المسجد، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تؤكد اليوم كراهيتها للإسلام والمسلمين، كما تؤكد موقفها العدائي العنصري القائم على التعصب الديني، بقيامها بتوزيع أحد الملصقات، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، يسيء إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وإلى القرآن الكريم وإلى الدين الإسلامي ككل. وهذا المُلصق الذي أُرفقت نسخة منه بهذه الرسالة[1] قد عُلق على الجدران في مدينة الخليل.

وقد أعقب هذه الأفعال قيام قوات الاحتلال الاسرائيلية باقتحام مدرسة اليعقوبية للبنات في مدينة الخليل، يوم الأحد الموافق ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، وقامت هذه القوات بتمزيق القرآن الكريم هناك وبإلقاء المُزق على الأرض بعد أن قذفت بعيداً بكامل المحتويات وأثاث تلك المدرسة.

وهذا هو كيف تكشف اسرائيل عن صورتها الحقيقية للعالم كدولة عنصرية، مبنية على كراهية جميع غير اليهود، بطريقة صارخة لا تحتاج إلى أي تفسير.

وهذه الممارسات التي يمكن أن تثير الصراعات بين الأديان السماوية، إنما تعكس في الوقت نفسه حرص حكومة اسرائيل على نسف الحالة في المنطقة وعلى تدمير عملية السلام برمتها.

التطورات على الصعيد السياسي

ترفض إسرائيل الالتزام بما اتُفق عليه مع الحكومة الاسرائيلية السابقة في أوسلو وواشنطن والقاهرة.

وتصر إسرائيل على إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، انتهاكاً للاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية السابقة.

إن الاستمرار في إقامة المستوطنات، وفي توسيع المستوطنات القائمة بالفعل، إنما يعني مواصلة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما يشكل انتهاكاً كاملاً لمبادئ عملية السلام، التي بُنيت على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي ينص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛ كما أنه يشكل انتهاكاً كاملاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، وهو أحد مبادئ مؤتمر مدريد.

وهذا كله يؤكد تنكّر الحكومة الاسرائيلية الراهنة لعملية السلام، كما يؤكد نواياها المتمثلة في مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية، وللأراضي العربية الأخرى، وهو ما لا يفضي إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

ومن شأن تراجع اسرائيل عن عملية السلام، وعن مبادئ هذه العملية المذكورة أعلاه، أن يقود المنطقة إلى وضع متفجر بدأت الآن آفاقه تنعكس في الغضب الذي يسود في الأراضي الفلسطينية المحتلة لدى الشعب الفلسطيني، كما أن من شأنه أن يعيد المنطقة إلى حالة قوامها سفك الدماء والحرب.

وتتحمل الحكومة الاسرائيلية المسؤولية عن فشل عملية السلام، كما تتحمل جميع النتائج المترتبة على عنادها وعلى اصرارها على مواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات فيها، بالنظر إلى أنه لن يكون هناك سلام في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

وهذه الممارسات الاسرائيلية المذكورة أعلاه لا تعرّض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر فحسب، بل أنها تعرض للخطر أيضاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بإصرار اسرائيل على مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية وعلى مواصلة إقامة المستوطنات فيها.

وهذا كله يبرز النوايا الواضحة لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي تتمثل في التنكر لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الحاشية

(١) الملصق متاح للاطلاع عليه في الأمانة.

- - - - -